تقرير ملخص
التصنيف الائتماني للشركات

شركة ذيب لتأجير السيارات

شركة مساهمة سعودية

اكتوبر 2026

هاتف+ :966 92 000 3594 طريق سعود بن فيصل، حي الصحافة، الرياض 13321 المملكة العربية السعودية 3196
رخصة هيئة السوق المالية رقم 15001-08 CR. 1010461157
www.tassnief.com

إخلاء مسؤولية

أجرت وكالة سمه للتصنيف ("تصنيف" أو "وكالة تصنيف") هذا التصنيف وفقًا لمنهجيات وسياسات التصنيف المعتمدة لديها، وذلك لتكوين رأي حول التصنيف الائتماني للكيان المُصنّف. تُعدّ التصنيفات الائتمانية والملاحظات الواردة هنا مجرد آراء، ولا تُمثّل بيانات واقعية أو توصيات بشراء أو الاحتفاظ أو بيع أي أوراق مالية، كما أنها لا تُعدّ نصيحةً لأي قرارات استثمارية أخرى. تستند تصنيفاتنا إلى افتراضات وقيود مُحددة، حيث يتم التحقق قدر الإمكان من المعلومات المُقدمة من الجهة المُصنّفة. تخضع التصنيفات للتغيير بناءً على معلومات وافتراضات وأحكام صادرة وقت التصنيف، لا نُقدّم أي ضمانات بشأن الأداء المُستقبلي أو استقرار التصنيف. نقدم تصنيفاتنا الائتمانية لتقديم معلومات فقط، ولا نضمن أداء الكيان أو الورقة المالية المُصنّفة. ينبغي على المستثمرين عدم الاعتماد كليًا على تصنيفاتنا الائتمانية عند اتخاذ قرارات الاستثمار. التصنيفات الائتمانية ليست توصيات بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بأي ورقة مالية. كما أنها لا تُراعي جميع المخاطر، وينبغي على المستثمرين إجراء الفحص النافي للجهالة بأنفسهم قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تتحمل تصنيف أي مسؤولية قانونية عن أي خسائر أو أضرار ناتجة عن أخطاء في معلوماتها، إذ أن التصنيف استند إلى ما قدمه العميل المُصنَّف أو ما توفره جهات خارجية. تتضمن معلومات التصنيف البيانات المالية والنوعية التي قدمها العميل، بالإضافة إلى محاضر الاجتماعات والمراجعة الميدانية. التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير التصنيف هذا استشرافية ومستقبلية بطبيعتها، ولا يمكن التحقق منها. ونتيجةً لذلك، قد تتأثر التصنيفات والتوقعات بأحداث أو ظروف مستقبلية لم تكن متوقعة وقت إصدار أو تأكيد التصنيف أو التوقعات. لم يُعَدَّل هذا التصنيف بعد الإفصاح عنه للجهة المُصنَّفة أو لأطرافها ذات الصلة. جميع التحليلات المتعلقة بتقرير التصنيف هذا هي مجرد آراء في تاريخ التصنيف. تم تحديد هذا التصنيف الائتماني وفقًا للمنهجية الموضحة أعلاه، والمتاحة على موقعنا الإلكتروني www.tassnief.com. وقد طُبقت هذه المنهجية، بما في ذلك أي تعديلات أو انحرافات جوهرية عن الإجراءات القياسية، للوصول إلى هذا التصنيف. مقياس التصنيف، ومعنى كل فئة تصنيف، وتعريف التعثر عن السداد أو الإصلاح، وتحذيرات المخاطر ذات الصلة - بما في ذلك تحليل التأثير للإفتراضات الأساسية للتصنيف - متوفرة أيضًا على موقعنا الإلكتروني. تؤكد تصنيف أنه لم يتم الاستعانة بأي مصادر خارجية للقيام بأي أنشطة ذات صلة بهذا التصنيف الائتماني.

المعايير والمنهجية ذات الصلة

تتوفر منهجيات ومعايير الـتصنيف المحددة المستخدمة في هذا التحليل على موقع تصنيف الإلكتروني .للاطلاع على هذه الوثائق أو تحميلها، يرجى زيارة www.tassnief.com.

طلحة إقبال
مدير التصنيف
هاتف :011 250 6627
tiqbal@tassnief.com

سيد فهيم
محلل تصنيف
هاتف: 011 250 1846
sfahim@tassnief.com

جدول المحتويات

1. رأي التصنيف..... 1
2. مبررات التصنيف..... 1
3. محفزات التصنيف..... 5

1. رأي التصنيف

منحت وكالة تصنيف على التصنيف الائتماني طويل الأجل لشركة ذيب لتأجير السيارات عند مستوى **"A-"** وتصنيف ائتماني قصير الأجل عند مستوى **"T-3"**. أما النظرة المستقبلية للتصنيف فهي **"مستقرة"**.

نبذة عن الشركة:

شركة ذيب لتأجير السيارات، المشار إليها فيما يلي بـ "ذيب" أو "الشركة"، هي شركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية برقم السجل التجاري 1010150661 ورقم التعريف الموحد 7018062518 بتاريخ 6 أغسطس 1998. وتعمل الشركة في مجال تأجير السيارات بموجب ترخيص رقم 010102000200 صادر عن وزارة النقل في المملكة. وتدير ذيب أعمالها من مقرها الرئيسي في الرياض، ولها 72 فرعاً في المدن الرئيسية.

شركة ذيب لتأجير السيارات - تصنيف الكيان	
مقرها	المملكة العربية السعودية
التصنيف طويل الأجل	A-
النظرة المستقبلية	مستقرة
التصنيف قصير الأجل	T-3
مراقبة التصنيف	لا يوجد
نوع الإجراء	أولي
نوع التصنيف	مطلوب
تاريخ أول تصنيف	اكتوبر 2026
تاريخ آخر مراجعة	لا ينطبق
انحرافات عن المنهجية	لا يوجد

2. مبررات التصنيف

ملخص العوامل الرئيسية المؤثرة في التصنيف

تأخذ التصنيفات المعينة في الاعتبار السجل التشغيلي الواسع لشركة ذيب، وموقعها القوي في سوق تأجير السيارات، وأسطولها الكبير والمتنوع مع نمو مستدام في الحجم، وشبكة الفروع المنتشرة بشكل جيد والتواجد عبر المطارات الرئيسية، ومزيج الإيرادات المتنوع عبر جميع قطاعات التشغيل الثلاثة، وقاعدة العملاء المتنامية مع مستويات تركيز معتدلة ومعدلات استخدام الأسطول مرضية. لا تزال البيئة التشغيلية للقطاع مليئة بالتحديات مع كثافة تنافسية عالية على الرغم من أن الراحة مستمدة من ديناميكيات الطلب الهيكلي المواتية.

كما تستمد التصنيفات الراحة من نمو الإيرادات، وهوامش الربح المستدامة والصحية إلى حد كبير (والتي تقارن بشكل إيجابي مع أقرانها)، وتوليد التدفق النقدي الكبير. يتم دعم ملف السيولة من خلال دورة رأس المال العامل التي يمكن التحكم فيها، مع وجود مجال للتحسين في تحصيل المستحقات. ومع ذلك، فإن التصنيفات مقيدة بزيادة مؤشرات الرفع المالي بسبب استراتيجية نمو الأسطول القوية الممولة بالديون، على الرغم من أن المرونة المالية ومؤشرات تغطية الديون

كافية. وفي الوقت الحالي، تقارن مؤشرات الرفع المالي والتغطية بشكل أقل إيجابية مع أقرانها. تتضمن التصنيفات أيضًا إطارًا سليمًا للحوكمة وخبرة قوية لفريق الإدارة الذي يقوده الراعي.

العوامل الرئيسية المؤثرة في التقييم

يُعزز حجم أعمال شركة ذيب، وسجلها التشغيلي الحافل، ومكانتها بين أكبر شركات تأجير السيارات المنظمة، مكانتها في السوق. تُعدّ ذيب ثاني أكبر شركة لتأجير السيارات في المملكة العربية السعودية، بحصة سوقية تُقدّر بنحو 11.4% في عام 2025. وتتمتع الشركة بتاريخ تشغيلي يمتد إلى أوائل التسعينيات، ولديها خبرة واسعة في مختلف الدورات الاقتصادية والصناعية. بدأت الشركة عملياتها بأسطول يضم 50 مركبة فقط، وتوسعت لتصل إلى 41,662 مركبة بنهاية عام 2025، منها 27,165 مركبة مخصصة للتأجير طويل الأجل، و14,497 مركبة لتلبية طلبات التأجير قصيرة الأجل. وقد تسارع نمو الأسطول في السنوات الأخيرة، مما يعكس استثمارات كبيرة في كلٍ من عمليات التأجير للشركات وعمليات التأجير. ارتفعت حصة شركة ذيب من أسطول المملكة الإجمالي إلى حوالي 11.4% (مقارنةً بـ 9.6% في عام 2024) بحلول عام 2025.

يُتيح حجم شركة ذيب مزايا تنافسية رئيسية في عمليات التأجير طويل الأجل وقصير الأجل. ففي مجال التأجير، يُعزز امتلاك أسطول كبير ومتنوع قدرة ذيب على الوفاء بعقود تأجير متعددة المركبات، وتلبية متطلبات العملاء المختلفة، وتوفير مركبات بديلة مع الحد الأدنى من انقطاع الخدمات. أما في مجال التأجير قصير الأجل، فيُعزز الحجم الكبير توافر المركبات في مختلف المواقع وفئات العملاء، مما يسمح لشركة ذيب بتلبية الطلب خلال فترات ذروة السفر، ونقل المركبات بين الفروع، وتقديم مجموعة أوسع من الطرازات والأسعار. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه المزايا يعتمد على الحفاظ على مستويات استخدام مُرضية وتخصيص مُنضبط للأسطول، حيث أن امتلاك أسطول أكبر يزيد أيضًا من مخاطر انخفاض القيمة، وتكاليف الصيانة، ومخاطر القيمة المتبقية عند زيادة الطاقة الاستيعابية بما يفوق الطلب.

يؤدي التحول نحو التأجير طويل الأجل إلى تحسين رؤية الإيرادات وتقليل تقلب الطلب على المدى القصير، على الرغم من استمرار مخاطر تسعير العقود والائتمان والمستحقات

تعمل "ذيب" من خلال ثلاثة قطاعات مترابطة: الإيجارات اليومية والشهرية قصيرة الأجل، وتأجير الشركات على المدى المتوسط إلى الطويل، والتخلص من المركبات المستعملة بعد دورة حياتها الإيجارية. يوفر مزيج الأعمال تنويعًا أكبر للإيرادات مقارنة بمشغل تأجير قصير الأجل، على الرغم من أن القطاعات الثلاثة مرتبطة اقتصاديًا من خلال نفس أصول المركبات الأساسية.

أصبح التأجير طويل الأجل هو المحرك الرئيسي للأعمال، مع زيادة حصة إيرادات القطاع بنسبة 43.9% في عام 2025 و45.8% في الربع الأول من عام 2026. وتتراوح فترات عقود الإيجار بشكل عام من ثلاث إلى ست سنوات وتشمل دفعات شهرية ثابتة، مما يوفر إيرادات يمكن التنبؤ بها أكثر من الإيجارات اليومية ويقلل التعرض المباشر لموسمية السياحة قصيرة الأجل. ارتفعت الإيرادات المتراكمة بموجب عقود الإيجار إلى 1.69 مليار ريال سعودي في نهاية الربع الأول من عام 2026، بما في ذلك 639.8 مليون ريال سعودي مستحقة خلال سنة واحدة و1.01 مليار ريال سعودي مستحقة بين سنة وخمس سنوات، وهو ما يمثل قاعدة إيرادات تعاقدية كبيرة مقارنة بإيرادات التأجير لعام 2025.

ومع ذلك، يمكن لعقود التأجير أن تحقق عوائد غير كافية عندما لا تعكس العطاءات بشكل كامل أسعار اقتناء المركبات، ومعدلات التمويل، وتضخم الصيانة، وتكاليف التأمين، والقيم المتبقية النهائية. يزيد هذا القطاع أيضًا من تعرض

المستحقات والأطراف المقابلة لأن التحصيل النقدي يحدث على مدار عدة سنوات وليس مقدمًا. لدى ذيب أكثر من 700 عميل من الشركات، في حين تحسن تركيز العملاء مع مرور الوقت.

يواصل قطاع الإيجار قصير الأجل تسجيل نمو مطرد، على الرغم من انخفاض إيراداته إلى 30.8% في الربع الأول من عام 2026، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع النمو في قطاع التأجير. ويستفيد هذا القطاع بشكل مباشر من السياحة وحركة المطارات وسفر الأعمال والتنقل المحلي، ويوفر بشكل عام مرونة أكبر في التسعير مقارنة بالتأجير متعدد السنوات. ومع ذلك، فهو أكثر حساسية للموسمية وموقع الفرع والتسعير اليومي وتوافر الأسطول. إن نمو الإيرادات المتواضع نسبياً على المدى القصير على الرغم من توسع الأسطول والفروع يعكس وجود مجال للتحسين في مستويات استيعاب الطلب والاستخدام.

تُعدّ التغطية الشاملة على مستوى المملكة وسهولة الوصول إلى المطارات من أهم المزايا التنافسية، إذ تُسهم في الحدّ من الركود الإقليمي.

تمتلك شركة ذيب شبكة واسعة تضم 72 فرعًا، و11 مركز صيانة، وثلاثة معارض للسيارات المستعملة. وتشمل شبكتها 14 موقعًا في المطارات، وتمتد عبر جميع المناطق الإدارية في المملكة. وفي عام 2026، وسّعت الشركة نطاق تواجدها الجغرافي بافتتاح ستة فروع جديدة ومعرض للسيارات المستعملة في المنطقة الشرقية.

يُتيح هذا الانتشار الواسع الوصول إلى أهم الوجهات الاقتصادية والسياحية والدينية في المملكة، مع تقليل الاعتماد على مدينة واحدة أو اقتصاد إقليمي واحد. ولا تزال الإيرادات الإجمالية مُركّزة في المنطقتين الوسطى والشمالية، حيث شكّلت 50.6% من إجمالي الإيرادات في عام 2025. ومع ذلك، فقد تحسّن التنوّع الجغرافي منذ عام 2023، إذ ارتفعت حصة المنطقة الشرقية إلى 18.7%، مدفوعةً بشكل رئيسي بالنمو السريع في عمليات التأجير. وبشكل عام، ترى شركة تسنيف أن حضور ذيب الشامل على مستوى المملكة وتنوّعها الإقليمي المستمر يُعزّزان مكانتها التنافسية.

لا تزال مستويات الاستخدام مستقرة بشكل عام، مع ضغط طفيف في عام 2026، على الرغم من أن التعافي مستمر.

تتزايد أهمية الحفاظ على معدلات استخدام عالية للأسطول مع انتقال القطاع من بناء القدرات إلى النمو القائم على الاستخدام والعائد، مما يعكس ارتفاع التكاليف الثابتة لملكية المركبات. وقد حافظت مستويات استخدام شركة ذيب لكل من قطاعي التأجير والتأجير قصير الأجل على استقرارها بشكل عام خلال السنوات الثلاث الماضية. إلا أن استخدام التأجير قصير الأجل انخفض قليلاً في الربع الأول من عام 2026، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف الطلب على السياحة والسفر نتيجةً للعوامل الموسمية والتطورات الإقليمية. وتتوقع شركة تسنيف أن تبقى مستويات الاستخدام تحت ضغط حتى عام 2026 قبل أن تتعافى تدريجياً بدءاً من عام 2027، مدعومةً بأحداث كبرى، بما في ذلك كأس آسيا ومعرض إكسبو 2030.

تُعدّ أساسيات الطلب الهيكلي مواتية، على الرغم من استمرار مخاطر الموسمية السياحية، والدورات الاقتصادية، والاضطرابات الجيوسياسية، أو فائض الطاقة الإنتاجية المؤقت في القطاع؛ كما أن حدة المنافسة تحدّ من القدرة على تحديد الأسعار.

ويستمدّ ملف أعمال شركة ذيب أيضًا دعمًا من النمو الهيكلي في متطلبات التنقل في جميع أنحاء المملكة. ويحظى الطلب على قطاع التأجير قصير الأجل بدعم من توسّع قطاعي السياحة والطيران في المملكة، حيث من المتوقع أن يصل إجمالي عدد السياح إلى حوالي 122 مليون سائح في عام 2025، وتستهدف الحكومة الوصول إلى 150 مليون زائر بحلول عام 2030. وبالمثل، يحظى الطلب على قطاع التأجير طويل الأجل بدعم من التحوّل الهيكلي لدى الجهات الحكومية وشبه الحكومية

والشركات من امتلاك المركبات إلى حلول أساطيل المركبات الخارجية، مدفوعًا بمرونة التكلفة ومزودي خدمات تحديث الأساطيل. ومع ذلك، يبقى الطلب عرضة لأنماط السفر الموسمية، والاضطرابات الجيوسياسية التي تؤثر على تدفقات الركاب، والتباطؤ المحتمل في النشاط الحكومي والشركات.

ولا تزال حدة المنافسة مرتفعة في كل من قطاعي التأجير قصير الأجل وطويل الأجل، حيث يواصل المشغلون الراسخون والشركات الخاصة توسيع أساطيلهم والسعي إلى زيادة حصتهم السوقية. وقد أدى ذلك إلى أسعار تنافسية للغاية، لا سيما في المواقع الحضرية الرئيسية ومواقع المطارات، وفي المناقصات الكبيرة للشركات والهيئات الحكومية. وتبرز المنافسة في عقود التأجير طويلة الأجل بشكل خاص، لا سيما في العقود الكبيرة متعددة السنوات المرتبطة بالجهات الحكومية وشركات الخدمات اللوجستية ومشاريع التطوير الكبرى. ويتوقع تسنيف أن يوفر حجم شركة ذيب وشبكتها وقدراتها التشغيلية بعض الحماية التنافسية، إلا أنها لا تحميها بشكل كامل من مخاطر الأسعار، إذ من المتوقع استمرار ضغوط الأسعار في المستقبل.

يُعزز نمو الإيرادات واستدامة هوامش الربحية بشكل عام من مؤشرات الربحية.

يستند تقييم الربحية إلى التوسع المستمر في الإيرادات، واستدامة هوامش الربح، وتوليد تدفقات نقدية كبيرة. ارتفعت الإيرادات بمعدل نمو سنوي مركب قدره 15.6% على مدى ثلاث سنوات، بينما ارتفع كل من الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (EBITDA) والأموال من العمليات التشغيلية بمعدل نمو سنوي مركب قدره 10.9% و8.5% على التوالي، مما يعكس التنفيذ السليم لاستراتيجية الشركة لتوسيع أسطولها والأداء التشغيلي المرضي. مع ذلك، فإن تباطؤ نمو الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك والأموال من العمليات التشغيلية مقارنةً بالإيرادات يعكس انخفاضًا طفيفًا في الربحية الإضافية.

حافظت شركة ذيب على أعلى هامش ربح لتأجير السيارات قصير الأجل بين الشركات المدرجة المنافسة، حيث بلغ 75.2% في عام 2025، مقارنةً بـ 74.1% لشركة شيري، و70.4% لشركة بدجت، و67.1% لشركة لومي. كان هامش التأجير أضعف من هامش شركة Budget، حيث بلغ 65.5% في عام 2025 مقابل 70.4%، ولكنه كان متوافقًا بشكل عام مع شركتي Lumi وCherry. وكانت مبيعات السيارات المستعملة هي نقطة الضعف الرئيسية. انخفض هامش شركة Theeb إلى 2.9% في عام 2025 من 16.7% في عام 2024، وتحول إلى هامش سلبي بنسبة 6.1% في الربع الأول من عام 2026، وذلك لانخفاض أسعار بيع المركبات عن تكاليفها. كما سجلت Budget هامشًا سلبيًا، مما يشير إلى ضغط أوسع على القيمة المتبقية، بينما حافظت Lumi على ربحية هامشية بعد تقليل أحجام التخلص من المركبات وتمديد فترات الاحتفاظ بها.

من المتوقع أن يظل الإيراد مدعومًا بنمو أسطول التأجير، وعقود الشركات المبرمة مؤخرًا، والطلب الهيكلي من قطاعات الحكومة والخدمات اللوجستية والتجارة الإلكترونية والتنقل المرتبط بالسياحة. ومع ذلك، من المرجح أن تظل الربحية على المدى القريب تحت ضغط من التسعير التنافسي، وارتفاع تكاليف التمويل، ومخصصات الائتمان، وضعف القيم المتبقية للسيارات المستعملة. وسيعتمد تعافي الهامش على تحسين الاستخدام، وتسعير العقود بشكل منضبط، واستيعاب أفضل للأسطول المضاف حديثًا.

يُعتبر وضع رأس المال العامل قابلاً للإدارة رغم بعض التأخير في تحصيل المستحقات، بينما لا تزال مخصصات المستحقات كبيرة.

يدعم وضع السيولة العام لشركة ذيب وضع رأس مال عامل قابل للإدارة وتدفقات نقدية داخلية جيدة؛ ومع ذلك، لا تزال مخصصات المستحقات كبيرة. وقد ازداد وضع رأس المال العامل بشكل مطرد مع مرور الوقت، مما يعكس بشكل رئيسي المساهمة المتزايدة لإيرادات التأجير طويلة الأجل. وقد ساهمت المنافسة الشديدة على عقود التأجير في إطالة فترات تحصيل المستحقات لدى جميع المشغلين الأربعة الرئيسيين.

لا تزال مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة لشركة ذيب، كنسبة مئوية من إجمالي المستحقات، مرتفعة عند 36.5% في نهاية الربع الأول من عام 2026 بسبب تشديد السياسة، وهي نسبة أعلى بكثير من النطاق المرجعي للشركات المنافسة الذي يتراوح بين 12.0% و24.7% خلال الفترة نفسها. ومع ذلك، تدير شركة ذيب متطلبات رأس مالها العامل بشكل رئيسي من خلال التدفقات النقدية الداخلية التي لا تزال جيدة، دون اللجوء إلى الاقتراض قصير الأجل. وفي المستقبل، يعتبر تحسين تحصيل المستحقات وتقليل عبء المخصصات أمراً مهماً.

ارتفعت مؤشرات الرافعة المالية نتيجةً لاستراتيجية التوسع الطموحة لأسطول المركبات الممولة بالديون.

تُعدّ مؤشرات الرافعة المالية لشركة ذيب مرتفعةً سواءً على أساس مستقل أو مقارنةً بالشركات المنافسة. فقد ارتفعت نسبتا المديونية والرافعة المالية للشركة إلى 2.61 ضعف (2.44 ضعف في عام 2025) و2.25 ضعف (2.19 ضعف في عام 2025) على التوالي، في الربع الأول من عام 2026، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تباطؤ نمو حقوق الملكية نتيجةً لتوزيعات الأرباح الكبيرة واستخدام الديون طويلة الأجل لتمويل توسعة الأسطول. ولا تزال هذه المؤشرات أعلى بكثير من الشركات المنافسة، التي تراوحت رافعتها المالية بين 0.78 و2.04 ضعف، ونسبتها بين 0.55 و1.65 ضعف في نهاية الربع الأول من عام 2026. وتُعدّ كثافة رأس المال مرتفعةً هيكليًا، مما يعكس الحاجة المتكررة لاستبدال المركبات التي يبلغ عمرها الإنتاجي حوالي ثلاث سنوات، بالإضافة إلى استراتيجية ذيب لتوسعة أسطول مركباتها. ظلّت كثافة الإنفاق الرأسمالي لشركة ذيب أعلى من شركتي بادجت ولومي منذ عام 2023 . ولذلك، من المرجح أن يتطلب تجديد الأسطول ونموه المستمر استمرار الوصول إلى التمويل الخارجي، مما سيؤثر سلبًا على مؤشرات الرافعة المالية.

تُعتبر مؤشرات التغطية قابلة للإدارة، مدعومة بتدفقات نقدية كبيرة. بلغت نسبة الدين إلى التدفقات النقدية التشغيلية 1.91 ضعفًا في نهاية الربع الأول من عام 2026، وبلغت نسبة تغطية خدمة الدين 1.21 ضعفًا، مما يعكس تغطية كافية لاستحقاقات الدين الإجمالية والمجدولة. تتوقع الإدارة الوفاء بهذا الاستحقاق من خلال التدفقات النقدية الداخلية وخطوط التمويل المتاحة، مما يعكس مرونة مالية مرضية. مع ذلك، ظل التدفق النقدي الحر، الذي يُقاس بالتدفقات النقدية التشغيلية مطروحًا منها الإنفاق الرأسمالي، سلبيًا على مر الزمن. سيعتمد التحسن المستدام في التدفق النقدي الحر بشكل أساسي على خفض الإنفاق الرأسمالي المتعلق بتوسيع الأسطول، إلى جانب تحسين تحويل الأرباح التشغيلية إلى نقد.

3. محفزات التصنيف

تعتمد التصنيفات على استدامة نمو الإيرادات وحجم الأسطول، والحفاظ على مستويات استخدام عالية لكل من قطاعات التأجير والإيجار، واستدامة هوامش الربح وتوليد تدفقات نقدية صحية، وتحسين تحصيل المستحقات، وإدارة مؤشرات الرافعة المالية بشكل فعال إلى جانب التغطيات الكافية.

مقياس التصنيف طويل الأجل وقصير الأجل

تصنيف الدرجات	مستوى المخاطر	التصنيف طويل الأجل	ربط التصنيف قصير الأجل	
درجة عالية	مخاطر منخفضة للغاية	AAA	T-1	
		AA+		T-2
		AA		
		AA-		
درجة استثمارية	مخاطر ضئيلة جداً	A+		
		A	T-3	
		A-		
درجة استثمارية	مخاطر منخفضة	BBB+		T-4
		BBB		
		BBB-		
قريب من الدرجة الاستثمارية	مخاطر منخفضة إلى متوسطة	BB+	T-5	
		BB		
		BB-		
درجة مضاربية	مخاطر مرتفعة	B+		T-6
		B		
		B-		
تحت المراقبة الائتمانية	مخاطر مرتفعة جداً	CCC+		
		CCC		
		CCC-		
مضطرب	مخاطر عالية للغاية	CC		
		C		
	أقصى درجات المخاطر	D	T-7	

تعريفات تصنيف طويل الأجل

التعريفات	التصنيف طويل الأجل
متانة فائقة؛ تعتبر وكالة تصنيف أن الجهة المصدرة أو الإصدار المصنف يتمتع **بأعلى جدارة ائتمانية**، وبالتالي **الحد الأدنى من مخاطر الائتمان**.	**AAA**
قوي للغاية؛ تعتبر وكالة تصنيف أن الجهة المصدرة أو الإصدار المصنف يتمتع **بجدارة ائتمانية عالية جدًا**، وبالتالي **مخاطر ائتمانية ضئيلة**.	**AA+** **AA** **AA-**
قوي؛ تعتبر وكالة تصنيف أن الجهة المصدرة أو الإصدار المصنف يتمتع **بجدارة ائتمانية عالية**، وبالتالي **مخاطر ائتمانية منخفضة**.	**A+** **A** **A-**
متوسط؛ ترى وكالة تصنيف أن الجهة المصدرة أو الإصدار المصنف يتمتع **بجدارة ائتمانية كافية**، وبالتالي **مخاطر ائتمانية منخفضة**.	**BBB+** **BBB** **BBB-**
تعتبر وكالة تصنيف أن الجهة المصدرة أو الجهة المصدرة المصنفة تتمتع **بمخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة**.	**BB+** **BB** **BB-**
تعتبر وكالة تصنيف أن الجهة المصدرة أو الإصدار المصنف يتمتع **بجدارة ائتمانية منخفضة للغاية** ، وبالتالي **مخاطر ائتمانية عالية**.	**B+** **B** **B-**
تعتبر وكالة تصنيف أن الجهة المصدرة أو الجهة المصدرة المصنفة تتمتع **بجدارة ائتمانية منخفضة للغاية** ، وبالتالي **مخاطر ائتمانية عالية جدًا**.	**CCC+** **CCC** **CCC-**
تعتبر وكالة تصنيفأن الجهة المصدرة أو الإصدار المصنف **عالي المخاطر** ، و أن **التخلف عن السداد وشيك**.	**CC** **C**
تعتبر وكالة تصنيف أن الجهة المصدرة أو الإصدار المصنف **تخلف عن السداد**.	**D**

--- نهاية التقرير ---